الأمم المتحدة S/2000/1190

مجلس الأمن

Distr.: General
14 December 2000
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لجامايكا لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أرفق طيه تقييما لأعمال مجلس الأمن خلال رئاسة جامايكا له في تموز/يوليه ٢٠٠٠، وهو تقييم أُعدَّ وفقا لمذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/451).

وقد أُعدَّ هذا التقييم على مسؤوليتي الخاصة، ولكن بعد إجراء مشاورات مع أعضاء المجلس. والقصد من التقييم هو أن يكون لمجرد العلم، ولا ينبغي بالضرورة اعتباره مُمثلا لآراء المجلس.

وأكون شاكرة لتفضلكم بترتيب تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. باتريشيا دورانت
السفيرة
الممثلة الدائمة

281200 221200 00-79959 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لجامايكا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن

جامايكا (تموز/يوليه ٢٠٠٠)

مقدمة

برئاسة السفيرة م. باتريشيا دورانت، الممثلة الدائمة لجامايكا لدى الأمم المتحدة، تناول مجلس الأمن، في تموز/يوليه ٢٠٠٠، طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بحالات الصراع والمسائل المواضيعية التي لها أثر كبير على السلم والأمن الدوليين. فقد كانت مسائل منع الصراعات المسلحة والأطفال والصراع المسلح وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وعمليات حفظ السلام الدولية والحالة في أنغولا موضوعات مناقشة مفتوحة في المجلس. وتم خلال الشهر تناول الحالات المتعلقة بإثيوبيا وإريتريا وأفغانستان وأنغولا وشبه جزيرة بريفلاكا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجورجيا وسيراليون وغينيا - بيساو ولبنان وهايتي وتنفيذ بعثتي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وقوة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وعقد الفريق العامل المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات والفريق العامل المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا ورواندا اجتماعات في تموز/يوليه.

ورأس بول روبرتسون، وزير خارجية جامايكا، المناقشتين المفتوحتين بشأن دور مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعمليات حفظ السلام الدولية.

وضم برنامج العمل ١٣ اجتماعا رسميا، و ٢٢ مشاورة غير رسمية للمجلس بكامل هيئته، وخمسة اجتماعات للبلدان المساهمة بقوات - رأستها رئيسة مجلس الأمن، واجتماعين للفريق العامل المعني بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا/المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، واجتماعين للفريق العامل المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات.

واتخذ المجلس سبعة قرارات، وأصدر بيانين رئاسيين. وتعلقت القرارات المتخذة بتمديد ولايات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا (القرار ١٣٠٧ (٢٠٠٠))؛ وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (القرار ١٣٠٩ (٢٠٠٠))؛ وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القرار ١٣١٠ (٢٠٠٠))؛ وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (القرار ١٣١١ (٢٠٠٠))؛ وإنشاء نظام جزاءات تتعلق بماس سيراليون (القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠))؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعمليات حفظ السلام الدولية (القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠))؛ والموافقة على قوة مراقبين عسكريين لإثيوبيا/إريتريا (القرار ١٣١٢ (٢٠٠٠)). وكان البيانان الرئاسيان بشأن سيراليون (S/PRST/2000/24)، وبشأن منع الصراعات المسلحة (S/PRST/2000/25).

وأدلت رئيسة مجلس الأمن بـ ١١ بيانا موجها للصحافة، باسم أعضاء مجلس الأمن، وقدمت إحاطة إلى البلدان التي ليست أعضاء في المجلس بشأن مسائل معينة نُظر فيها في مشاورات للمجلس بكامل هيئته. وخلال تموز/يوليه، عرض موقع جامايكا على شبكة ''الويب''

http://www.un.int/jamaica/sc، برنامج عمل مجلس الأمن والبيانات الرئاسية والبيانات التي وجهها الرئيس للصحافة.

المسائل العامة

منع الصراعات المسلحة

عقد أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته في ١٣ تموز/يوليه عرضت خلالها رئيسة المجلس مشروع بيان رئاسي، عن دور مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة، على المجلس للنظر فيه. واجتمع أعضاء المجلس لإجراء مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته في ١٩ تموز/يوليه لاستعراض المشروع النهائي للبيان الرئاسي.

وفي ٢٠ تموز/يوليه، اجتمع المجلس في مناقشة عامة (الجلسة ٤١٧٤) للنظر في دوره في منع الصراعات المسلحة. ورأس الاجتماع بول روبرتسون وزير خارجية جامايكا. وافتتح الأمين العام المناقشة وأخبر المجلس أن منع الصراعات يجب أن يكون حجر الزاوية في الأمن الجماعي في القرن الحادي والعشرين. وقال إنه يجب على القادة أن يؤكدوا الحاجة إلى الإجراءات الوقائية وإنه يتعين على الدول أن تقدم للمؤسسات القائمة من أجل منع الصراعات الدعم الذي تمس حاجتها إليه. واسترعت المناقشة الأنظار إلى الأسباب العديدة للصراع وإلى السبل التي يمكن بها منع الصراعات. وانصبَّ التركيز على المجتمع الدولي الذي أصبح سبَّاقا في تطوير ثقافة لمنع الصراعات.

وفي ختام المناقشة، التي شارك فيها حوالي ٣٠ متكلما، أصدر المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2000/25)، يمثل وجهات نظر الأعضاء. وشدد البيان الرئاسي، في جملة أمور، على أهمية الاستجابة المنسقة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، التي غالبا ما تكون هي الأسباب الجذرية للصراعات؛ وشجع الجهود الجارية المبذولة في منظومة الأمم المتحدة لتعزيز قدرتها على الإنذار المبكر، ودعا الأمين العام إلى تقديم توصيات إلى المجلس بشأن أنجع وأنسب استراتيجيات الإنذار المبكر وإلى تقديم مقترحات بتدابير وقائية؛ وسلَّم بالدور الهام الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في منع الصراعات المسلحة. وطُلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس في موعد لا يتجاوز أيار/مايو ٢٠٠١.

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وعمليات حفظ السلام الدولية

اجتمع أعضاء المجلس، في مشاورات للمجلس بكامل هيئته في ١٧ تموز/يوليه، للنظر في المشروع النهائي لقرار بشأن مسؤولية مجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين: فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وعمليات حفظ السلام الدولية. وتلت المشاورات مناقشة مفتوحة بشأن هذه المسألة. ورأس الاجتماع وزير خارجية جامايكا. وقدم الدكتور بيتر بيوت، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه جهات متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، تقرير الأمين العام (S/2000/657)، وأجاب أيضا على الأسئلة التي طرحها أعضاء المجلس. وإضافة إلى أعضاء المجلس، شارك أربعة من غير أعضاء المجلس في المناقشات.

واتخذ المجلس القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) الذي أعرب فيه عن القلق إزاء استفحال وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أنحاء العالم وإزاء اشتداد الأزمة في أفريقيا بوجه خاص. ووجَّه القرار الأنظار إلى التأثير المدمِّر المحتمل لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على صحة أفراد عمليات حفظ السلام الدولية. وطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات لتوفير التدريب لأفراد حفظ السلام بشأن منع انتشار فيروس نقص

المناعة البشرية/الإيدز وأقر الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، التي وضعت برامج وطنية لمكافحة هذا الوباء، فيما شجع الدول الأعضاء التي لم تضع بعد برامج وطنية على فعل ذلك.

الأطفال والصراع المسلح

اجتمع أعضاء المجلس في مشاورات للمجلس بكامل هيئته في ٢١ تموز/يوليه فيما عُرض تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) بشأن الأطفال والصراع المسلح (S/2000/712). وأعلن الرئيس أنه سيعقد بشأن هذا الموضوع، في ٢٥ تموز/يوليه، اجتماع لمناقشة صيغة ''أريا'' برئاسة السفير مارتن أندجابا، الممثل الدائم لناميبيا.

واستمع اجتماع صيغة ''أريا'' لوجهات نظر عدد من ممثلي المنظمات غير الحكومية المعنية بمسائل تتعلق بالأطفال وحالات الصراع المسلح. وأفاد الأعضاء من المعلومات المقدمة ومن الردود على الأسئلة المطروحة على ممثلي المنظمات غير الحكومية.

وافتتح نائب الأمين العام المناقشة في الجلسة الرسمية للمجلس (الجلسة ٤١٧٦)، المعقودة في ٢٦ تموز/يوليه. وعرض تقرير الأمين العام أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة الأطفال والصراع المسلح، وكارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وإضافة إلى أعضاء المجلس، شارك ٢٢ من غير أعضاء المجلس في المناقشة. وتكلمت في المناقشة أيضا سيلفي جنود، رئيسة وفد لجنة الصليب الأحمر الدولية لدى الأمم المتحدة، كما تكلم فيها المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة.

وفي ٣١ تموز/يوليه، عرضت رئيسة المجلس مشروع قرار أثناء مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته، آخذة في اعتبارها الآراء التي جرى الإعراب عنها أثناء المناقشة المفتوحة، ومراعية المناقشات التي دارت في اجتماع صيغة أريا. ومن المقرر أن يجري اعتماد القرار في أوائل آب/أغسطس.

أفريقيا

أنغولا

عقد المجلس جلسة مفتوحة (الجلسة ٤١٧٨) في ٢٧ تموز/يوليه للاستماع إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام والمستشار الخاص للأمين العام بشأن أفريقيا السيد إبراهيم جمبري وللنظر في تقرير الأمين العام (S/2000/678) عن التطورات الأخيرة في أنغولا. وقدمت الإحاطة التي أدلى بها السيد جمبري وتقرير الأمين العام معلومات مستكملة عن الحالة السياسية والأمنية وحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في أنغولا. وخاطب المجلس ألبينو مالينغو وزير المساعدة الاجتماعية والتعمير في أنغولا، وتحدث عن استجابة الحكومة للتحديات السياسية والأمنية والإنسانية التي تواجه بلاده. وأخطر الوزير المجلس بالنجاح الذي لاقته التدابير السياسية والعسكرية التي اتخذتها حكومة أنغولا لاحتواء الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم لاستمرار انعدام الأمن في أنغولا الناجم عن الصراع وعدم الاستقرار السياسي في البلاد والحالة الإنسانية التي يعاني منها السكان المدنيون وحثوا الأطراف على التوصل إلى تسوية سلمية للصراع وبذل جهود للتخفيف من الأوضاع الإنسانية السائدة. وشجب أعضاء المجلس جوناس سافيمبي زعيم الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا لانتهاكه لبروتوكول لوساكا ولإطالته أمد النزاع ودعوا إلى وقف الدعم المقدم للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا وإلى التقيد الصارم بنظام الجزاءات.

جمهورية أفريقيا الوسطى

عقد مجلس الأمن بكامل هيئته في ٧ تموز/يوليه مشاورات غير رسمية للاستماع إلى إحاطة قدمها مدير الشعبة الثانية لأفريقيا بإدارة الشؤون السياسية عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكان معروضا على أعضاء المجلس أيضا تقرير الأمين العام (S/2000/639) الذي غطى الأحوال السياسية والمتعلقة بحقوق الإنسان والعسكرية والأمنية والاقتصادية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك للنظر فيه.

وبعد إجراء المشاورات تحدثت رئيسة المجلس إلى وسائط الإعلام باسم أعضاء المجلس. وأعربت الرئيسة في بيانها في جملة أمور عن القلق العميق إزاء زيادة التقارير التي تتحدث عن حالات القتل خارج النظام القضائي وحالات الإعدام بإجراءات موجزة وعن حالات الإفلات الواضحة لمرتكبي هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من العقوبة؛ ورحبت بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات بانغي واتفاق المصالحة الوطنية؛ كما رحبت ببرامج التدريب التي نظمها ممثل الأمين العام ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لإطلاع أفراد الشرطة وأفراد القوات المسلحة بجمهورية أفريقيا الوسطى على سبل تعزيز احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛ ولاحظت الاستراتيجيات التي نفذتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لمعالجة الحالة الاقتصادية في البلاد؛ ودعت المجتمع الدولي إلى دعم جهود بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر أدناه).

جمهورية الكونغو الديمقراطية

استمع أعضاء مجلس الأمن في جلسة مشاورات عقدها المجلس بكامل هيئته في ١٩ تموز/يوليه إلى إحاطة قدمها السيد هادي عنابي الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واطلعوا على عدد من حالات انتهاك وقف إطلاق النار من قِبل القوات المسلحة الكونغولية ولا سيما في محافظة خط الاستواء، وعلى تحركات القوات المسلحة التابعة للجيش الوطني الرواندي والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما، في ضاحية مدينة إيكيلا.

وأعربت رئيسة المجلس في بيان وجهته باسم أعضاء المجلس إلى الصحافة بعد إجراء المشاورات عن القلق إزاء هذه التطورات الجديدة وأعربت عن القلق بشأن الحالة الإنسانية؛ ودعت جميع الأطراف إلى التعاون مع مقدمي المساعدة الإنسانية؛ كما دعت جميع الأطراف أيضا إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠) وقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة واتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وخطة كمبالا لفض الاشتباك (انظر أدناه).

والتقى أيضا أعضاء المجلس في مشاورات للمجلس بكامل هيئته عقدت في ٢٨ تموز/يوليه، واستمعوا إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام عن التطورات الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأُبلغ أعضاء المجلس أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية رفضت أن تسمح بنشر مراقبي الأمم المتحدة في كينشاسا والمناطق الأخرى الخاضعة لسيطرة الحكومة. كما أُبلغ أعضاء المجلس أيضا بالقتال المستمر بين القوات الحكومية وحركة تحرير الكونغو في محافظة خط الاستواء في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولوحظ أن القتال قد تسبب في زيادة تدهور الحالة الإنسانية. وبعد إجراء المشاورات أدلت الرئيسة ببيان إلى الصحافة كررت فيه تأييد أعضاء المجلس لاتفاق لوساكا وخطة كيسانغاني لفض الاشتباك (انظر أدناه).

إثيوبيا وإريتريا

التقى أعضاء مجلس الأمن في ٦ تموز/يوليه لإجراء مشاورات عقدها المجلس بكامل هيئته واستمعوا إلى إحاطة قدمها السيد برنارد ميبت وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بعد توقيع اتفاق لوقف أعمال القتال بين إريتريا وإثيوبيا في ١٨ حزيران/يونيه. وحيَّا أعضاء المجلس منظمة الوحدة الأفريقية على الجهود التي بذلتها في التفاوض من أجل التوصل إلى الاتفاق. وفي ختام المشاورات أدلت رئيسة المجلس ببيان إلى الصحافة باسم أعضاء المجلس (انظر أدناه). وناقش أعضاء المجلس أيضا الحالة في إريتريا وإثيوبيا في جلسة عقدت في ١١ تموز/يوليه قدم أثناءها مشروع قرار عن قوة من المراقبين العسكريين.

واجتمع أعضاء المجلس مرة أخرى في ٣١ تموز/يوليه في مشاورات عقدها المجلس بكامل هيئته بشأن إثيوبيا وإريتريا، واستمعوا إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. واشتملت الإحاطة على تحليل مفصّل للمبرر العسكري لإنشاء قوة المراقبين العسكريين. وقام مستشار عسكري من إدارة عمليات حفظ السلام بالرد على الأسئلة التي طرحها أعضاء المجلس. وبعد انتهاء المشاورات مباشرة اجتمع المجلس في جلسة رسمية (الجلسة ٤١٨١) لاعتماد القرار ١٣١٢ (٢٠٠٠) الذي يأذن بنشر ١٠٠ مراقب عسكري في إثيوبيا وإريتريا. وكان معروضا على المجلس تقرير الأمين العام (S/2000/643). كما كان معروضا على المجلس أيضا رسالة مؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ موجهة من الجزائر (S/2000/601) ورسالتان مؤرختان ٢٠ حزيران/يونيه و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ موجهتان على التوالي من إريتريا (S/2000/612 و S/2000/726) ورسالتان مؤرختان ٢٦ حزيران/يونيه و ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠ موجهتان على التوالي من إثيوبيا (S/2000/627 و S/2000/704).

غينيا – بيساو

استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة في مشاورات غير رسمية عقدها المجلس بكامل هيئته قدمها مدير الشعبة الثانية لأفريقيا بإدارة الشؤون السياسية وذلك في ٧ تموز/يوليه عن الحالة في غينيا – بيساو. ونظر أعضاء المجلس أيضا في تقرير الأمين العام (S/2000/632) الذي أوضح أن تقدما مهما قد أحرز على الجبهتين السياسية والعسكرية ولكن لا تزال هناك العديد من التحديات التي تواجه حكومة غينيا – بيساو في بسط السلام الدائم والاستقرار والتنمية المستدامة. كما تمثل التوترات الحدودية مع السنغال مصدرا آخر لانعدام الأمن.

وفي ختام المشاورات تحدثت رئيسة المجلس إلى وسائط الإعلام باسم أعضاء المجلس. وأشارت الرئيسة في بيانها إلى أن أعضاء المجلس يتفقون مع الرأي القائل أن إعادة تشكيل القوات المسلحة يعتبر أمرا حيويا للنجاح في عملية إرساء قواعد الديمقراطية، وناشدت المجتمع الدولي تقديم الدعم المالي والمادي اللازم لتمكين الحكومة من معالجة هذا الموضوع على النحو الملائم إضافة إلى توطيد المكاسب التي تم تحقيقها. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن دعمهم لجهود الحكومة المنتخبة ديمقراطيا من أجل تعزيز المؤسسات الجديدة وسيادة القانون وتنفيذ إعادة تشكيل القوات المسلحة (انظر أدناه). والتقت الرئيسة بالقائم بالأعمال المؤقت للسنغال ونقلت إليه آراء أعضاء المجلس.

سيراليون

التقى أعضاء المجلس في مشاورات عقدها المجلس بكامل هيئته في ٥ تموز/يوليه للنظر في مشروع قرار يفرض نظام جزاءات على الماس في سيراليون ويهدف إلى منع تجارة الماس غير المشروعة في سيراليون من قبل الجبهة المتحدة الثورية، واستخدام تلك الأموال في شراء الأسلحة. وحذر

القرار البلدان المجاورة ولا سيما ليبريا من تسهيل هذه التجارة غير المشروعة. واجتمع المجلس بعد المشاورات في جلسة رسمية (الجلسة ٤١٦٩) واعتمد القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠) بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وفرض نظام جزاءات لمدة ١٨ شهرا وطلب إلى الأمين العام تعيين فريق من خمسة خبراء لرصد تنفيذ الحظر. واستثنى القرار صادرات الماس من قِبل حكومة سيراليون بموجب الشهادة المنشأة التي وضعت مؤخرا. واعتمد القرار بأغلبية ١٤ صوتا وامتناع عضو واحد عن التصويت (مالي).

والتقى أعضاء المجلس مرة أخرى في مشاورات غير رسمية عقدها المجلس بكامل هيئته في ١١ تموز/يوليه، واستمعوا إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام عن الحالة في سيراليون. وكان الغرض من الإحاطة هو توضيح الاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2000/455) المؤرخ ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠ بشأن تمديد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. واشتملت الإحاطة على موجز مفصل عن الزيادة المقترحة في عدد وهيكل القوة ونشرها. وكان هنالك توافق عام في الآراء بوجود حاجة ملحة لتعزيز قدرة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وأدلت الرئيسية ببيان إلى الصحافة بعد الاجتماع مباشرة (انظر أدناه).

واجتمع المجلس في ١٧ تموز/يوليه في جلسة رسمية (الجلسة ٤١٧٣)، وأصدر بيانا رئاسيا (PRST/2000/24) أعرب فيه عن تأييد المجلس للإجراء الذي اتخذه الأمين العام وقائد قوة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، اللواء فيجاي كومار جيتلي، من أجل إنقاذ ٢٣٣ من حفظة السلام والمراقبين العسكريين الذين حاصرتهم الجبهة المتحدة الثورية في كيلاهون.

واستمع أعضاء المجلس في ١٨ تموز/يوليه أثناء مشاورات عقدها المجلس بكامل هيئته إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام عن وفاة أحد الأفراد النيجيريين من حفظة السلام كنتيجة للهجوم الذي تعرضت له دورية تابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وأعربت رئيسة المجلس في بيان وجهته للصحافة عن تعازي أعضاء المجلس إلى أسرة الجندي المتوفى وإلى حكومة نيجيريا (انظر أدناه).

واستمع أعضاء المجلس مرة أخرى إلى إحاطة أثناء مشاورات عقدها المجلس بكامل هيئته في ٢٥ تموز/يوليه قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وقدمت المملكة المتحدة مشروع قرار لتعزيز قدرة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وفي ٢٧ تموز/يوليه التقى أعضاء المجلس مرة أخرى في مشاورات غير رسمية عقدها المجلس بكامل هيئته قدمت أثناءها الولايات المتحدة مشروع قرار لإنشاء محكمة خاصة في سيراليون تكون لها ولاية محاكمة أعضاء قيادة الجبهة المتحدة الثورية والمسؤولين عن ارتكاب جرائم خاصة ضد شعب سيراليون وضد قوات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وسوف تجمع المحكمة الخاصة، إذا تمّت الموافقة عليها، بين الخصائص السيراليونية والخصائص الدولية.

وعقدت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) بشأن سيراليون برئاسة السفير أنوار الكريم شاودوري، الممثل الدائم لبنغلاديش، جلسة مفتوحة في ٣١ تموز/يوليه عن صناعة الماس في سيراليون والعلاقة بينها وبين تجارة الأسلحة والمواد الأخرى (ومن المقرر أن تستأنف الجلسة في ١ آب/أغسطس).

الصحراء الغربية

التقى أعضاء المجلس في ١٨ تموز/يوليه لإجراء مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته للنظر في تقرير الأمين العام (S/2000/683) عن الحالة في الصحراء الغربية. وقدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى

أعضاء مجلس الأمن عن نتائج المحادثات التي أجريت في لندن بالمملكة المتحدة، في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، تحت رعاية المبعوث الخاص للأمين العام السيد جيمس بيكر الثالث. وأحاط الأعضاء بتوصية الأمين العام بأن يواصل السيد بيكر التشاور مع الأطراف المعنية وبأن تمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وعقب الاجتماع، أدلت رئيسة المجلس ببيان إلى الصحافة (انظر أدناه).

وانعقد المجلس في جلسة عامة يوم ٢٥ تموز/يوليه (الجلسة ٤١٧٥) واعتمد بالإجماع القرار ١٣٠٩ (٢٠٠٠) الذي يقر توصيات الأمين العام.

الأمريكتان

هايتي

اجتمع أعضاء مجلس الأمن في جلسة مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته عقدت في ٦ تموز/يوليه، وقدمت لهم مديرة شعبة أوروبا والأمريكتين في إدارة الشؤون السياسية إحاطة عن الحالة في هايتي. ولاحظ أعضاء المجلس بارتياح، بعد الإحاطة بإجراء الانتخابات، حصول زيادة ملحوظة في مشاركة الناخبين والعملية السلمية عامة خلال الجولة الأولى. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم للعنف الذي ساد خلال الفترة الانتخابية وللتقارير بحدوث مخالفات للإجراءات الانتخابية؛ وأكدوا على أن الانتخابات الحرة والعادلة بالغة الأهمية بالنسبة للديمقراطية ولجميع جوانب التنمية في هايتي؛ وطلبوا إلى السلطات في هايتي التحقيق في التقارير المتعلقة بحدوث مخالفات، مع مراعاة ملاحظات مراقبي الانتخابات التابعين لمنظمة الدول الأمريكية. ورحب أعضاء المجلس أيضا بالدور القيادي الذي تؤديه منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية. وعقب المشاورات، أدلت رئيسة المجلس ببيان إلى وسائط الإعلام يعبر عن وجهات نظر أعضاء المجلس (انظر أدناه). والتقت الرئيسة بالقائم بأعمال هايتي وأبلغته وجهات نظر أعضاء المجلس.

آسيا

أفغانستان

اجتمع أعضاء مجلس الأمن في جلسة مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته في ٦ تموز/يوليه وقدم كيريان برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إحاطة إلى الأعضاء عن الحالة في أفغانستان. كما كان معروضا عليهم تقرير الأمين العام (S/2000/581) للنظر فيه. وأحيط أعضاء مجلس الأمن علما بالظروف الإنسانية القاسية للسكان المدنيين، وبالانتهاكات لحقوق الإنسان، ولاسيما ضد النساء والفتيات، وبالتهديدات الموجهة ضد أمن الموظفين الإنسانيين في المناطق التي تسيطر عليها طالبان. وعقب الاجتماع مباشرة، أدلت رئيسة المجلس ببيان للصحافة (انظر أدناه) يعكس شواغل أعضاء مجلس الأمن، ويتضمن دعوة إلى جميع الأطراف الأفغانية إلى استئناف مفاوضات السلام، ويعبر عن انشغال الأعضاء البالغ لاستمرار استخدام الأراضي الأفغانية، وبخاصة الأراضي التي تقع تحت سيطرة طالبان، لدعم الأنشطة الإرهابية الدولية وإنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها؛ ويعبر عن انشغالهم لما يحدث من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. كما أكد أعضاء المجلس عزمهم على كفالة امتثال طالبان، امتثالا كاملا، وبدون شروط، لالتزاماتها بموجب القرار ١٢٦٧ والقرارات الأخرى ذات الصلة، وعلى بحث فرض مزيد من التدابير المحددة الهدف في هذا الخصوص.

تيمور الشرقية

اجتمع المجلس في جلسة مفتوحة (الجلسة ٤١٨٠) في ٢٨ تموز/يوليه للنظر في تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (S/2000/697). وقدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى المجلس عن آخر التطورات في تيمور الشرقية. وأشارت الإحاطة وتقرير الأمين العام إلى أن مواطني تيمور الشرقية سيشاركون بقدر متزايد في صنع القرارات المشتركة وفي إدارة عملية بناء السلام في تيمور الشرقية، بما في ذلك عن طريق إنشاء وزارة مختلطة وهيئة استشارية جديدة تضم ٣٣ عضوا، كلهم من أبناء تيمور الشرقية.

أوروبا

البوسنة والهرسك

أشاد المجلس، في جلسته ٤١٦٩ المعقودة في ١٣ تموز/يوليه، بذكرى ضحايا مذبحة سريبرينيتشا وذلك بالتزام دقيقة صمت عقب قراءة بيان رئاسي (S/PRST/2000/23).

جورجيا

في ٢٥ تموز/يوليه، قدم ديتربودين، الممثل الخاص للأمين العام في جورجيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا إحاطة إلى أعضاء مجلس الأمن المجتمعين في جلسة مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته عن الوضع في جورجيا. كما كان معروضا على أنظارهم تقرير الأمين العام (S/2000/697) عن الحالة في أبخازيا بجورجيا، للنظر فيه. وأُبلغ أعضاء المجلس بأحداث العنف والإجرام والمشاكل التي يواجهها اللاجئون والمشردون في منطقة الصراع.

واعتمد المجلس بالإجماع في جلسته ٤١٩٧ المعقودة في ٢٨ تموز/يوليه القرار ١٣١١ (٢٠٠٠) الذي يمدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وطلب المجلس أن يلتزم طرفا النزاع التزاما صارما باتفاق موسكو المبرم في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ بشأن وقف إطلاق النار وفصل القوات.

كوسوفو (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية)

عقد المجلس جلسة إحاطة مفتوحة (الجلسة ٤١٧١) في ١٣ تموز/يوليه، وقدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام إحاطة تتصل ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وأحاط المجلس علما باستمرار أعمال العنف ضد الأقليات العرقية؛ وبمقاطعة التسجيل في الانتخابات البلدية وبنقص مشاركة الأقليات العرقية في الهياكل الإدارية المحلية. كما أشار الأمين العام المساعد إلى ما يجري من اتخاذ إجراءات خاصة لحماية الأقليات العرقية والى أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بصدد إنشاء قوة أمنية خاصة للتصدي للهجمات ضد الأقليات العرقية. وأعرب أعضاء المجلس عن آرائهم بشأن الحالة.

شبة جزيرة بريفلاكا

عقد أعضاء المجلس جلسة مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته في ١١ تموز/يوليه وقدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى المجلس عن آخر التطورات بشأن النزاع بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على شبه جزيرة بريفلاكا. وكان تقرير الأمين العام (S/2000/647) معروضا على أعضاء المجلس للنظر فيه. وأحيط أعضاء المجلس علما بأن الحالة في الميدان ظلت هادئة وأن الأطراف اتفقوا على عقد جولة خامسة من المحادثات. وأوصى الأمين العام بأن يتم تجديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا.

وفي الجلسة ٤١٧٠ المعقودة في ١٣ تموز/يوليه، اعتمد المجلس القرار ١٣٠٧ (٢٠٠٠)، الذي أذن فيه بجملة أمور منها تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ لتواصل رصد تجريد شبه الجزيرة من السلاح. ودعا المجلس كذلك كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى التعاون التام مع البعثة وإلى ضمان سلامة وحرية تحرك المراقبين بحرية تامة وغير مقيدة.

الشرق الأوسط

لبنان

عقد أعضاء المجلس في ٣ تموز/يوليه جلسة مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته للنظر في الحالة في لبنان، وقدم موظف رسم الخرائط التابع للأمم المتحدة إحاطة إلى أعضاء المجلس عن الخط الأزرق للانسحاب. وتم التشديد على أن الخط الأزرق لا يمثل رسما للحدود الدولية بين إسرائيل ولبنان.

واجتمع أعضاء المجلس مرة أخرى في جلسة مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته وقدم لهم الأمين العام إحاطة عن حالة امتثال إسرائيل لخط الانسحاب. وأبلغ الأمين العام أعضاء المجلس أن إسرائيل انسحبت انسحابا تاما من لبنان رغم وجود بعض الانتهاكات البسيطة التي ترصدها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وكان معروضا على المجلس رسالة موجهة من الأمين العام ومؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠ (S/2000/731) للإبلاغ عن امتثال إسرائيل وتقرير الأمين العام (S/2000/718)، للنظر فيهما. وحدد التقرير انتهاكات بسيطة، حدثت عقب التصديق على الانسحاب. وعقب الجلسة مباشرة، أدلت رئيسة المجلس ببيان إلى الصحافة (انظر أدناه) باسم أعضاء المجلس رحبت فيه برسالة الأمين العام التي تشير إلى انسحاب إسرائيل؛ وأثنت فيه على الأمين العام ومبعوثه الخاص وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وجميع الأطراف لما بذلوه من جهود قصد تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)؛ وأيدت عزم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على الانتشار على طول الحدود مع إسرائيل

وفي ٢٧ تموز/يوليه، اعتمد المجلس بالإجماع في جلسة رسمية (الجلسة ٤١٧٧) القرار ١٣١٠ (٢٠٠٠) الذي يوافق على تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

الأفرقة العاملة

الفريق العامل المعني بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا – والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

عقد الفريق العامل المعني بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا جلستين خلال شهر تموز/يوليه برئاسة السفير كورتيس أ. وورد، نائب الممثلة الدائمة لجامايكا. وفي الجلسة الأولى المعقودة في ١٠ تموز/يوليه، أعرب الأعضاء عن وجهات نظرهم بشأن توصيات القاضي كلود جوردا، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، وتوصيات قضاة تلك المحكمة، وتوصيات فريق الخبراء المعني بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا/والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وعرض الأعضاء أراء أولية تتعلق بمواقفهم بشأن التعديلات المقترحة على الأنظمة الأساسية. وأجاب ممثل مكتب الشؤون القانونية على عدد من الأسئلة المتعلقة بالتعديلات والإجراءات المقترحة. ودعا الرئيس الأعضاء إلى تقديم أسئلتهم إلى رئيس الجلسة لإحالتها إلى القاضي جوردا والمحكمة. كما عرض الرئيس دعوة القاضي جوردا أو ممثله لحضور الجلسة المقررة التالية.

وعقدت الجلسة الثانية للفريق العامل في ٢٤ تموز/يوليه. وحضر الجلسة جون جاك هايتر، نائب مسجل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، وذلك استجابة لدعوة من الرئيس، كما حضرها ممثل مكتب الشؤون القانونية. وأجاب السيد هايتر على الأسئلة المكتوبة التي بعث بها إليه الرئيس من قبل الأعضاء. كما أجاب على أسئلة طرحت عليه مباشرة في الجلسة. وحدد موعد الجلسة القادمة للفريق العامل في آب/أغسطس برئاسة ماليزيا.

الفريق العامل المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات

في ٧ تموز/يوليه و ٢٨ تموز/يوليه اجتمع الفريق العامل المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات برئاسة السفير أنوار الكريم شاودوري، الممثل الدائم لبنغلاديش. وخلال الجلسة الأولى، قدم الرئيس إلى الأعضاء موجزا لبرنامج العمل يعرض المسائل في ثلاث مجموعات للمناقشة. وبحثت الجلسة توصيات تقضي بدعوة خبراء خارجيين وأفرادا من الأمانة العامة من ذوي التجربة والخبرة ذات الصلة لتقديم إحاطة إلى الفريق العامل، ووافقت على هذه التوصيات. وفي الجلسة الثانية، شرع الفريق العامل في مناقشات بشأن المسائل الواردة في المجموعة الأولى من برنامج العمل. وقدم دانيلو تورك الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسفير روبرت فاولر الممثل الدائم لكندا إحاطتين إلى الجلسة.

مسائل أخرى

مؤتمر قمة مجلس الأمن

قرر مجلس الأمن أن يعقد مؤتمر قمة لرؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في مجلس الأمن يوم ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وسيواصل المجلس مناقشة الأصول الإجرائية للاجتماع. ويتوقع أن يركز جدول الأعمال على المسائل المتصلة بحفظ السلم. وقد وجهت رئيسة المجلس رسالتين إلى الأمين العام وإلى رئيس الجمعية العامة تعلمهما فيهما بقرار المجلس. وأدلت الرئيسة ببيان إلى الصحافة عن قرار المجلس بعقد مؤتمر قمة (انظر أدناه).

الجلسات التي عقدتها الرئيسة

التقت الرئيسة خلال شهر تموز/يوليه برئيس الجمعية العامة وبالأمين العام وبرؤساء المجموعات الإقليمية وبممثلين لدول أعضاء مختلفة ولوكالات الأمم المتحدة وبعثاتها، وبمديري الإدارات في الأمانة العامة وبالممثلين والمبعوثين الخاصين للأمين العام وبممثلين للجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير حكومية. وقدمت الرئيسة إلى أعضاء المجلس إحاطة عن هذه المباحثات.

البيانات التي أدلت بها رئيسة مجلس الأمن إلى الصحافة

برنامج العمل (٥ تموز يوليه ٢٠٠٠)

خلال تموز/يوليه، قررنا إجراء مشاورات بشأن عدد من المسائل التي لا تزال تشغل مجلس الأمن.

ولدينا في برنامج العمل توصيات بتجديد ٤ ولايات هي ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا التي تنتهي في ١٥ تموز/يوليه؛ وولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تنتهي جميعها في ٣١ تموز/يوليه.

وقررنا أيضا إجراء مناقشتين تتناولان موضوعي منع نشوب الصراعات والأطفال في الصراع المسلح يومي ٢٠ و ٢٦ تموز/يوليه على التوالي.

الحالة في أفغانستان (٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠)

قدم كيران برندرغاستا وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة لأعضاء مجلس الأمن عن الحالة في أفغانستان في ضوء تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/581).

وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ القلق تجاه محنة الشعب الأفغاني الذي يعاني من استمرار الحرب بما في ذلك القتل بإجراءات موجزة للسجناء وقصف المناطق المأهولة بالسكان المدنيين، الأمر الذي يفاقم الوضع الإنساني الخطير في البلاد. ويصر أعضاء المجلس على أن تتحمل جميع الأطراف مسؤوليتها تجاه سلامة وأمن السكان المدنيين والعاملين في المجال الإنساني في مناطق أفغانستان التي تقع تحت سيطرتهما وكذلك في مناطق الصراع.

وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن القلق تجاه القيود المفروضة على عمل المنظمات الإنسانية وحثوا جميع الأطراف على تيسير إيصال المساعدات الإنسانية لجميع من يحتاجون إليها.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء استئناف أعمال القتال الجسيمة في الفاتح من تموز/يوليه ٢٠٠٠، ودعوا الأطراف المعنية إلى عدم بذل محاولات جديدة لمواصلة الحل العسكري للصراع في أفغانستان.

وأشار أعضاء المجلس إلى المطالب المتكررة للمجلس في قراراته بأن تستأنف الأطراف، لا سيما طالبان، المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة بدون تأخير ومن غير شروط مسبقة. كما كرروا دعوتهم لجميع الأطراف الأفغانية بأن تعمل سويا من أجل السلام وإنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة ومتعددة الأعراق وممثلة للجميع. وأيد أعضاء المجلس مبادرات السلام الأخيرة كتكملة لجهود الأمم المتحدة في إجراء حوار بين الأطراف الأفغانية.

كما كرر أعضاء المجلس الإعراب عن بالغ قلقهم إزاء الاستخدام المستمر للأراضي الأفغانية خاصة تلك التي تقع تحت سيطرة طالبان لمساندة أنشطة الإرهاب العالمية وإنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها بالإضافة إلى الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ولا سيما تلك التي تتعلق بالنساء والفتيات.

واتفق أعضاء المجلس مع الأمين العام في وجهة نظره القائلة بأن هناك خطر متنام للتدويل المتزايد للمشكلة كنتيجة لتزايد الشعور بأن الأراضي الأفغانية تستخدم كقاعدة لزعزعة استقرار دول أخرى.

وكرر أعضاء المجلس التأكيد على أن تجاهل طالبان المستمر للمطالب الواردة في قرارات المجلس ذات الصلة وبخاصة الواردة في قراره ١٢٦٧(١٩٩٩) أمر غير مقبول على الإطلاق. وأكدوا تصميمهم على كفالة امتثال طالبان التام بالتزاماتها بمقتضى القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) والقرارات الأخرى ذات الصلة دون شروط، وعلى النظر في فرض تدابير موجهة أخرى عملا بمسؤولية المجلس بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة بهدف تحقيق التنفيذ الكامل لكل قراراته.

إثيوبيا وإريتريا (٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠)

استمع مجلس الأمن لإحاطة من برنارد ميت وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام عن إثيوبيا وإريتريا بعد توقيع اتفاق وقف القتال بين البلدين في ١٨ حزيران/يونيه.

وأشاد أعضاء المجلس بجهود منظمة الوحدة الأفريقية والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة رئيسها الحالي، والتي أسفرت عن وقف أعمال القتال.

وسيواصل المجلس الاستماع لإحاطات من الأمانة العامة عن الخطوات التي تتخذ للوفاء بالدور الموكول للأمم المتحدة بموجب الاتفاق. وسيواصل المجلس أيضا الاستماع

لإحاطات من الأمانة العامة عن الحالة الإنسانية التي أعرب أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم بشأنها.

هايتي (٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠)

استمع المجلس لإحاطة من أنجيلا كين مديرة شعبة أوروبا والأمريكتين بإدارة الشؤون السياسية بشأن الجولة الأولى للانتخابات التشريعية في هايتي.

وأحاط أعضاء المجلس بإجراء الانتخابات ولاحظوا مع الارتياح حدوث زيادة كبيرة في مشاركة الناخبين وأن العملية كانت سلمية بشكل عام في هذه الجولة الأولى مما يوضح رغبة الشعب الهايتي في الاستفادة من حقوقه الديمقراطية.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء العنف الذي صاحب الفترة الانتخابية والتقارير الواردة بشأن المخالفات في الإجراءات الانتخابية والتغييرات التي حدثت في المجلس الانتخابي المؤقت.

وأكد أعضاء المجلس أن إجراء انتخابات نزيهة وحرة يعتبر مسألة هامة للعملية الديمقراطية ولجميع جوانب التنمية في هايتي، وشجعوا الحكومة الهايتية على تقصي التقارير التي تفيد بحدوث مخالفات. وأيدوا الملاحظات التي أبداها المراقبون الوطنيون ومراقبو الانتخابات من منظمة الدول الأمريكية. ودعوا السلطات الهايتية إلى أخذ هذه الملاحظات في الاعتبار عند معالجة هذه المخالفات.

وطلب أعضاء المجلس إلى الأمين العام أن يبقيهم على علم كامل بتطورات العملية الانتخابية ولا سيما فيما يتعلق بالتدابير التي اتخذتها الحكومة بشأن تطبيق قانون الانتخابات. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لدور ممثل الأمين العام بمساعدة القيادة السياسية في هايتي على تعزيز المؤسسات الديمقراطية في البلد.

ورحب أعضاء المجلس أيضا بالدور القيادي الذي قامت به منظمة الدول الأمريكية والاتحاد الكاريبي في معالجة هذا الموضوع والمواضيع الأخرى المتعلقة بتعزيز الديمقراطية في هايتي.

وأكد أعضاء المجلس مرة أخرى على أن الشعب الهايتي والحكومة الهايتية يتحملان أقصى قدر من مسؤولية أساسية في تحقيق المصالحة الوطنية وإقامة بيئة آمنة ومستقرة وإدارة العدالة وإعادة بناء بلدهم.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية طويلة الأجل في هايتي.

الحالة في غينيا - بيساو (٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠)

استمع مجلس الأمن لإحاطة من يوسف محمود مدير الشعبة الثانية لأفريقيا التابعة لإدارة الشؤون السياسية بشأن الحالة في غينيا - بيساو. وأحاط أعضاء المجلس علما بتقرير الأمين العام (S/2000/632) ولاحظوا إحراز تقدم هام بشأن استعادة السلام الدائم والاستقرار والتنمية المستدامة في غينيا - بيساو.

واتفق أعضاء المجلس مع الرأي القائل إن إعادة تشكيل القوات المسلحة يعد أمرا هاما لنجاح العملية الديمقراطية، وناشدوا المجتمع الدولي تقديم الدعم المالي والمادي اللازم لتمكين الحكومة من معالجة هذه المسألة على نحو مناسب بالإضافة إلى تعزيز المكاسب المحرزة.

ورحب الأعضاء بجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تهدف إلى تعزيز السلام والأمن في غينيا - بيساو وفي المنطقة ككل بما في ذلك قمتها الأخيرة المعقودة في أبوجا في أيار/مايو ٢٠٠٠.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء تصاعد التوتر على الحدود بين السنغال وغينيا - بيساو ودعوا البلدين إلى

ممارسة ضبط النفس واتخاذ خطوات لتقليل التوتر على طول الحدود المشتركة بينهما.

وأعرب الأعضاء عن تأييدهم لجهود الرئيس كومبايالا وحكومة غينيا - بيساو المنتخبة ديمقراطيا لتعزيز المؤسسات الجديدة وسيادة القانون ولتنفيذ إعادة تشكيل القوات المسلحة. وفي هذا الصدد، أكدوا على أهمية تنفيذ خطة تسريح الجيش.

ودعوا حكومة غينيا - بيساو إلى اتخاذ إجراءات ملموسة تؤدي إلى الإنعاش الاقتصادي.

وأشادوا بالأمين العام ومكتب الأمم المتحدة في غينيا - بيساو على الدعم المقدم لجهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع في غينيا - بيساو.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام (٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠)

استمع مجلس الأمن لإحاطة من مدير الشعبة الثانية لأفريقيا التابعة لإدارة الشؤون السياسية عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام المبذولة في ذلك البلد، منذ المرة الأخيرة التي أحيط فيها المجلس علما في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

وأحيط أعضاء المجلس علما بتقرير الأمين العام (S/2000/639)، الذي تناول الأوضاع السياسية والمتعلقة بحقوق الإنسان والأوضاع العسكرية والأمنية والاقتصادية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ورحبوا بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات بانغي وميثاق المصالحة الوطنية.

وأعرب أعضاء المجلس، مع ذلك، عن القلق البالغ إزاء ازدياد الأنباء المتعلقة بعمليات القتل دون محاكمة والإعدام بإجراءات موجزة وعن الحصانة التي يتمتع بها بوضوح مرتكبو هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ورحب أعضاء المجلس ببرامج التدريب التي نظمها ممثل الأمين العام ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام لإطلاع شرطة جمهورية أفريقيا الوسطى وقواتها المسلحة على سبل تعزيز احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ولاحظ أعضاء المجلس الاستراتيجيات التي نفذتها حكومة أفريقيا الوسطى لمعالجة الحالة الاقتصادية في ذلك البلد. ودعوا سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مواصلة جهودها لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية ولا سيما فيما يتعلق بالمالية العامة والخصخصة ومحاربة الفساد.

وتشجع أعضاء المجلس بالاستجابة الإيجابية في مؤتمر المانحين من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٠٠ في نيويورك والتبرعات الضخمة التي أُعلِنت في الجلسة.

وحث أعضاء المجلس المجتمع الدولي على مواصلة التزامه إزاء جمهورية أفريقيا الوسطى ودعم جهود بناء السلام فيما بعد انتهاء الصراع في ذلك البلد.

الحالة في سيراليون (١١ تموز/يوليه ٢٠٠٠)

أحاط السيد هادي عنابي، مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام، مجلس الأمن علما بالحالة في سيراليون. وقد كان هدف الإحاطة، في جملة أمور، توضيح المقترحات التي أوجزها الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠ بشأن توسيع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (S/2000/455) وقدم مساعد الأمين العام أيضا موجزا مفصلا عن الهيكل المقترح لتوسيع القوات ونشرها.

وتبادل أعضاء المجلس الآراء على نحو شامل ومفصل بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لسيراليون. وساد إجماع عام بأن هناك حاجة ملحة لتعزيز قدرة البعثة.

وسيواصل المجلس مناقشاته بشأن هذه المسألة في المستقبل.

الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٠)

أكد أعضاء المجلس دعمهم لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وخطة كمبالا لفض الاشتباك باعتبارهما أكثر وسيلتين عمليتين لحل الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويساور أعضاء المجلس القلق إزاء التقارير المتعلقة بشن القوات المسلحة الكونغولية هجوما على محافظة خط الاستواء، ودعوا إلى الإنهاء الفوري للقتال ودعوا جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس.

ويساور أعضاء المجلس قلق أيضا بسبب التقارير التي تشير إلى التحركات العسكرية للجيش الوطني لرواندا وفصيل التجمع الكنغولي من أجل الديمقراطية التي تهدد مدينة إيكلا.

وحث أعضاء المجلس بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واللجنة العسكرية المشتركة على إرسال بعثة تحقيق فورية إلى هذه المناطق ورفع تقرير عن ذلك للمجلس، ودعوا جميع الأطراف إلى تقديم كل تعاون لهذا الجهد.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء المؤشرات الأخرى التي تشير إلى انعدام الالتزام من جانب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالحوار الوطني الذي يقوم على المشاركة الكاملة كما دعا إلى ذلك اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

وأشار أعضاء المجلس إلى مسؤولية جميع الأطراف في تأمين حرية الحركة والأمن لموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

وأدان أعضاء المجلس بعبارات قوية تهديدات حركة تحرير الكونغو باستهداف طائرات الأمم المتحدة.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء الحالة الإنسانية ودعوا جميع الأطراف للتعاون مع مقدمي المساعدة الإنسانية.

ودعا أعضاء المجلس جميع الأطراف إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة الأخرى واتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وخطة كمبالا لفض الاشتباك.

تيمور الشرقية (٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠)

استمع أعضاء مجلس الأمن لإحاطة من السيد هادي عنابي مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام بشأن اغتيال الجندي ليونارد ويليام ماننغ في تيمور الشرقية في ٢٤ تموز/يوليه، وهو أول فرد من أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة يلقَى مصرعه في قتال في الإقليم.

وأعرب أعضاء المجلس عن عميق مواساتهم لأسرة الجندي ماننغ الذي قدم حياته من أجل السلام. وأعربوا أيضا عن تعاطفهم مع حكومة وشعب نيوزيلندا.

ودعا أعضاء المجلس الجيش الإندونيسي إلى التعاون بشكل أوطد مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لإنهاء الغارات عبر الحدود من تيمور الغربية ولنزع سلاح الميليشيات وتسريحها ودعوا حكومة إندونيسيا إلى محاكمة أفراد الميليشيا المدانين بارتكاب جرائم. وفي هذا الصدد، دعا الأعضاء إلى التنفيذ الكامل للالتزامات التي

تعهدت بها حكومة إندونيسيا في مذكرة التفاهم بشأن التنسيق التكتيكي التي وقعت في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، تمشيا مع الحاجة إلى التعاون المشار إليها في قرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩).

الحالة في لبنان (٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠)

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة من الأمين العام بشأن آخر التطورات في لبنان.

ورحب أعضاء المجلس برسالته إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠، بشأن امتثال حكومة إسرائيل التام بخط الانسحاب الذي حددته الأمم المتحدة.

وأشاد أعضاء مجلس الأمن بالأمين العام ومبعوثه الخاص وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وجميع الأطراف لجهودهم المبذولة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

وأيد أعضاء مجلس الأمن اعتزام قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان نشر قواتها جنوبا وما يعقب ذلك من نشر فوري للقوات اللبنانية المختلطة.

وحث أعضاء المجلس جميع الأطراف على ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس ومواصلة احترام خط الانسحاب الذي حددته الأمم المتحدة وتيسير التحرك السلمي لقوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في جنوب لبنان. وأكد الأعضاء أيضا أنه لا يمكن التسامح مع مزيد من الانتهاكات. وحث أعضاء المجلس جميع الأطراف على تفادي وقوع أي حادثة يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوتر في هذه المنطقة الحساسة.

وشدد أعضاء المجلس على مسؤولية حكومة لبنان في كفالة الأمن والاستقرار في جميع أنحاء إقليمها.

سيراليون (٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠)

استمع أعضاء المجلس لإحاطة من هادي عنابي، مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام، بشأن التطورات الأخيرة في سيراليون.

وأحيط أعضاء المجلس علما بالإجراء القوي الذي اتخذته بعثة الأمم المتحدة في سيراليون خلال عطلة نهاية الأسبوع بإزالة متاريس الطرق وتأمين سلامة أفرادها واستعادة حرية الحركة.

وأشاد أعضاء المجلس بقوات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون للكفاءة المهنية التي أبدوها تحت قيادة قائد القوات الجنرال جيتلي.

وسيواصل أعضاء المجلس مناقشة تعزيز البعثة في سياق القرارات السابقة للمجلس بشأن الحالة في سيراليون.